موسكو شددت على ضرورة أن تكون «مفتوحة زمنياً»..

روسيا وأميركا متفائلتان بالنتائج الأولية لـ«الهدنة» وباريس أشادت بصمودها

الوطن- وكالات

أبدت كل من موسكو وواشنطن في اليوم الخامس لـ«وقف العمليات القتالية» في سورية تفاؤلاً إزاء العملية، وأكدت روسيا ضرورة أن يكون هذا الوقف «مفتوحاً زمنياً»، ونفت ما أعلنته بعض الأطراف حول تحديد مدته بأسبوعين. وأشادت فرنسا بتقيد الأطراف المعنية في سورية بالاتفاق.

واعتبرت رئيسة مجلس الاتحاد الروسي، فالينتينا ماتفيينكو، أمس، حسب وكالة «سبوتنيك» للأنباء، أن «الالتزام بوقف إطلاق النار في سورية الذي دخل حيز التنفيذ السبت الماضي، هو عملية صعبة جدا، لكن النتائج الأولية للهدنة، تبعث التفاؤل». وأضافت: إنه «على الرغم من وجود مقاومة للاتفاق، فإن نحو ١٠٠ منظمة مدنية أعلنت وقفاً لإطلاق النار».

وأكدت ماتفيينكو، أنه من الصعب المبالغة في تقييم الاتفاق الروسي الأميركي حول وقف إطلاق النار، وقالت: «إنها اتفاقية انفراج بين البلدين».

وفي وقت سابق، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي في بيان وفق ما ذكرت وكالة «رويترز» للأنباء: إن الولايات المتحدة «لم تتلق أي تقارير عن انتهاكات كبيرة لوقف إطلاق النار في سورية خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية».

وأضاف كيربي معلقاً على تراجع القتال منذ بدء تنفيذ اتفاق «وقف الأعمال القتالية» الذي أعدته الولايات المتحدة وروسيا «النتائج الأولية مشجعة».

وأمس الأول أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأميركي جون كيري أهمية التنسيق العسكري بين موسكو وواشنطن بالنسبة لتعزيز «وقف العمليات القتالية» في سورية، وذلك في اتصال هاتفي أجراه لافروف وكيري، لبحث تطبيق الاتفاق الروسي الأميركي.

وحسب بيان للخارجية الروسية فإن الطرفين أعربا عن دعمهما لجهود الأمم المتحدة لاستئناف المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة الوطنية من أجل إيجاد حل سياسي في سورية.

وفي مؤتمر صحفي عقدته أمس، قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا حسب الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «انتبهنا إلى أن بعض وسائل الإعلام بدأت تتحدث عن مدة الأسبوعين في تقاريرها عن وقف إطلاق النار في سورية، وعن إلغاء الهدنة بعد انتهاء هذه الفترة». مضيفة: «لا تتناسب هذه المزاعم مع الواقع على الإطلاق. ونلفت انتباهكم إلى أن الحديث يدور ليس عن هدنة مدتها أسبوعان، بل عن ضرورة إضفاء طابع مفتوح زمنياً على وقف إطلاق النار».

وأعربت عن أملها أن تبقى التصريحات الأميركية حول وجود «خطة ب» بديلة للاتفاق الروسي- الأميركي حول وقف الأعمال العدائية في سورية، كلاماً فقط».

وأردفت الدبلوماسية الروسية قائلة: «ندعو الشركاء الأميركيين إلى الوفاء بالالتزامات التي أخذوها على عاتقهم. وحان الوقت لنعمل بنزاهة ومسؤولية على تنفيذ الاتفاقات الروسية- الأميركية حول وقف الأعمال العدائية في سورية».

وتابعت: إن الجيش العربي السوري والعديد من الفصائل المسلحة في سورية «أبلغت روسيا والولايات المتحدة بأنها تقبل شروط وقف الأعمال القتالية».

وأكدت زاخاروفا على الموقف المبدئي الروسي فيما يخص ضرورة استثناء تنظمي داعش وجبهة النصرة من الهدنة.

وقالت: «إننا نواصل العمل الممنهج مع أعضاء مجموعة دعم سورية واللاعبين الدوليين الآخرين ذوي النفوذ، وندعوهم إلى اتخاذ خطوات محددة لدعم الخطة الروسية-الأميركية والتي يمكن أن تشكل أساساً لاستعادة السلام والاستقرار في سورية وإنجاح العملية السياسية السورية على أساس تنفيذ أحكام القرار الدولي ٢٢٥٤».

وفي السياق، اعتبر الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف أن تطبيق اتفاق «وقف الأعمال القتالية» من شأنه ضمان التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية، داعياً كل الأطراف في سورية إلى الالتزام الكامل بتنفيذه، حسب وكالة «سانا» للأنباء.

وفي باريس أشاد وزير الخارجية الفرنسي جان مارك أيرولت في أعقاب جلسة للحكومة عقدها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند حسب «روسيا اليوم» بتقيد الأطراف المعنية في سورية بوقف إطلاق النار. وذكر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية ستيفان لي فول، أن أيرولت شدد في الجلسة على ضرورة صياغة إستراتيجية لتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين في سورية، ودعا الأطراف المعنية إلى استئناف مفاوضات جنيف للتسوية هناك في أقرب وقت ممكن.

قولاً واحداً

بعد توقف الأعمال القتالية هل هي فرصة للمصالحة؟

سامر ضاحي

هذا السؤال هو هاجس السوريين اليومي مع استمرار صمود قرار إيقاف الأعمال القتالية بين الجيش والجماعات المسلحة غير المحسوبة على التنظيمات الإرهابية وهم يجربون الحياة من دون أزيز الرصاص ودوي الانفجارات وتكبيرات الموت، وإن لم تكن بعض المناطق لم تخلُ من واحدة هنا وأخرى هناك ما زالت تحت السيطرة، وبالتالي هي فرصة للوقوف مطولاً مع الذات ومقارنة حياة المواطنين المدنية مع حياة الحرب وتعود للسطح مسألة المصالحات التي نسمع عنها بين الفينة والأخرى كفرصة لتوفير عناء الحرب وعودة المسلحين إلى جادة الصواب خاصة إذا ارتبطت بشروط موضوعية كافية.

مبدأ المصالحة بحد ذاته يشكل قيمة إنسانية عليا قبل أن تكون سياسية، وبعد مرور خمسة أعوام عاش خلالها السوريون ما عاشوه من معاناة وشظف للعيش سببتها مفرزات الأزمة حتى لمن يقطنون وسط المناطق التي تعتبر الأشد أمناً وأماناً، ولا يغيب عن أحد أن للمصالحة ارتداداتها الإيجابية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية فما بالك في مجتمع متشرذم كسته الحرب غصباً أو طواعية رداء السواد.

في المصالحة وقف للعنف، وقف للقتل، وقف للتشرد، وفي المصالحة عودة للمغيبين وعفو حتى عن المجرمين وللمصالحة أيضاً دلالاتها السياسية.

فمن المعلوم أن من يضطلع بالمصالحات التي جرى العديد منها في سورية بالدرجة الأولى بعد من يسميهم الإعلام «جهات مختصة» هم وجهاء المناطق الذين يقومون بدور حقيقي ومسؤول بعيداً عن آخرين ينتهي دورهم بصور تعلق على الجدران تدعونا لانتخاب هذا أو ذاك بزعم أنه مرشح مستقل وصوت للشعب وللفقراء ومتراس ضد الفساد والظلم لإنتاج مجلس شعب يكاد يجمع السوريون قبل غيرهم أنه هرم وبحاجة لتجديد شبابه ليس بأعضائه الحاليين أو الجدد بل بآليات عمل وصلاحيات ترقى إلى تسميته، قبيل الانتخابات في الثالث عشر من الشهر القادم.

إن وقف الأعمال القتالية وما يجري من استعدادات لإجراء انتخابات نيابية يدفعنا لدعوة أصحاب ربطات العنق إلى خلعها والانخراط بالعمل الميداني الجاد ولا يخفى أن لدى الكثيرين من هؤلاء علاقات اجتماعية وأسرية كافية لعقد مصالحات على امتداد الجغرافيا السياسية لسورية تؤدي إلى تعرية الإرهابيين عن المناطق التي يغتصبونها، ما يعطي مصداقية لهؤلاء المرشحين ويدفعهم لإيجاد حواضن شعبية بعيداً عن شاشات التلفزة وأوراق الصحف، ويتيح الإسراع بحل الأزمة.

نعم نستطيع نحن السوريين الانطلاق من المصالحة لإحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمع والنظام السياسي القائم لطالما كان التغيير في المجتمعات المتطورة قاعدياً، تزامناً مع انتخابات تشريعية ومباحثات جنيف ٣ بين الحكومة والمعارضة ومقررات مؤتمر ميونيخ لمجموعة الدعم الدولية بشأن سورية التي أفرزت وقف القتال ما يمنح الجميع من مواطنين وفاعلين من المجتمع الأهلي قبل أعضاء مجلس الشعب فرصة للعمل السياسي الصحيح ويخلق بذرة للمشاركة السياسية التي لا تزال ضعيفة للغاية، إن لم تكن مفقودة في مجتمعنا بصورتها الحقيقية، ولا سيما مع تصاعد الحديث الإعلامي وعبر وسائل التواصل الاجتماعي وتسريبات من هنا وهناك عن شكل جديد للحكم في سورية، ودعوات إلى المسلحين لتسليم سلاحهم وتشجيع المصالحات ووصل الأمر إلى رسائل عبر الهواتف المحمولة تصل يومياً إلى المواطنين تحثهم على ذلك.

اشتباكات عنيفة بين «النصرة» وداعش في اليرموك

الوطن

دارت أمس اشتباكات عنيفة بين مقاتلي تنظيمي داعش وجبهة النصرة المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية وذلك في مخيم اليرموك جنوب دمشق، أسفرت عن سقوط قتلى في صفوف الطرفين.

وأكد ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي أن اشتباكات استمرت لوقت طويل بين مسلحين من جماعة «أنصار الإسلام» التابعة لداعش من جهة ومسلحين من «النصرة» من جهة ثانية.

وأوضحت المصادر أن مخيم اليرموك شهد حالة توتر وانتشار واسع لمسلحي «أنصار الإسلام» بعد مقتل أمير الجماعة بلال سلمان أبو خضر وثلاثة مسلحين آخرين بينهم أبو معاوية نداف.

وذكرت أن داعش من جانبه اعتقل مدير «هيئة مخيم اليرموك للإغاثة والتنمية» المدعو أبو عبد الإله فرهود، ومدير «هيئة الأقصى» باسل أيوب أبو العبد.

وفي كانون الأول الماضي تم التوصل إلى اتفاق تسوية تتضمن إخراج مسلحين من تنظيمي داعش وجبهة النصرة من مدينة الحجر الأسود وأطراف مخيم اليرموك.

وتم حينها فعلاً خروج عدد من المسلحين من المنطقة إلا أن تنفيذ الاتفاق توقف.

وفي السابع من الشهر الماضي قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم: «بالفعل كان هناك اتفاق رعته الأمم المتحدة يقضي برحيل عناصر داعش في الحجر الأسود وحوله إلى الرقة وبالفعل سافر بعضهم مع عائلاته وبقي آخرون والسبب لوجستي وهو عدم توافر وسائط النقل لدى داعش لنقلهم من نقطة محددة إلى الرقة». وأوضح المعلم أن السبب الآخر لعدم إكمال تنفيذ الاتفاق يعود إلى «ما جرى في دير الزور واستغلال داعش للظروف المناخية التي أدت إلى سيطرته على مداخل وقرى في المحافظة وهو ما جعل من غير المنطقي أن يزداد عناصر داعش بنقل هؤلاء إلى الشمال والاتفاق قائم ولكن التغلب على العقبات اللوجستية هو الحائل».

«معهد واشنطن» يتحدث عن وسط إدلب وشرق حلب كمناطق «آمنة محتملة»

وكالات

نشر المرصد السياسي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وهو معهد بحث أميركي تقريراً حول الوضع في محافظتي حلب وإدلب المحاذيتين للحدود السورية التركية، وقدم توصيفاً للأوضاع على امتداد تلك المناطق، مدعياً أن هناك منطقتين آمنتين محتملتين يسيطر كل من تنظيمي داعش وجبهة النصرة المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية على إحدى تلك المناطق.

ويظهر الطابَع التقسيمي على أساس طائفي للمنطقة بشكل واضح في التقرير والذي يمهد لإنشاء مناطق آمنة، باعتباره أحد الخيارات الأميركية في الخطة «ب»، التي لوحت واشنطن بأنها ستكون البديل في حال إخفاق اتفاق وقف العمليات القتالية العدائية في سورية. وفي سياق تقريره المبطن بدوافع أميركية تركية، والذي نشرته العديد من المواقع الالكترونية المعارضة، حاول المرصد السياسي لمعهد واشنطن أن يستغل أزمة اللجوء السورية، وحذر من إمكانية أن تنتهي المعركة التي تدور في المناطق المحيطة بحلب بمحاولة مليوني سوري الدخول إلى تركيا من شمال غرب سورية.

وقدم المرصد حلوله لتلافي اللجوء إلى تركيا بالقول: «إن هناك منطقتين آمنتين محتملتين في شمال غرب سورية تقعان خارج المناطق الكردية والمناطق الخاضعة لسيطرة الدولة السورية»، مشيراً إلى أن «المنطقة الأولى تقع في وسط محافظة إدلب التي يسيطر عليها الثوار، في حين تقع الثانية في المنطقة الشرقية من محافظة حلب، ويسيطر عليها حالياً تنظيم الدولة (داعش)»، على الرغم من أن الفصيل المسيطر على أغلب محافظة إدلب هو «النصرة»، وهو يقر بأن «داعش» يسيطر على المنطقة الثانية، وهذان التنظيمان خارج الاتفاق الأميركي الروسي الخاص بـ«وقف العمليات القتالية» في سورية.

وشدد المرصد، على أن «وصف كل منطقة قد يساعد في توضيح قدرتيهما كمنطقتين آمنتين»، وأوضح أن سكان المحافظة «ينتمون إلى مجموعة عرقية ودينية متجانسة إلى حد ما، تتكون من ٩٥ بالمئة من العرب السنّة. حيث، هرب المسيحيون حين استولت التنظيمات المسلحة على تلك المناطق».

وشرح التقرير الطبيعة الاقتصادية لإدلب، معتبراً أنه قبل بدء الأزمة السورية، حيث شكلت الزراعة بالنسبة للذين بقوا في منطقتهم وسيلة للصمود بوجه الاضطرابات. بيد أنه لم تشهد هذه المنطقة نشاطاً صناعياً يُذكر. وحاول معدّو التقرير التغني بالعلاقة الوثيقة بين إدلب وتركيا، مبيناً أن المحافظة كانت تعتمد على حلب للحصول على المنتجات المصنّعة خلال السنوات التي سبقت الأزمة، إلا أن كل شيء أصبح يأتي حالياً من تركيا.

واعتبر أن السيطرة السورية الصارمة على هذه الحدود تعود إلى مطالبة دمشق المستمرة بـ«سنجق الإسكندرون»، الذي سلخه الأتراك عن سورية وكأنه يعتبر المطالبة السورية عدواناً على تركيا، في حين لا يحق لسورية المطالبة بأراضيها السليبة..!!

ونوه إلى أنه على غرار محافظة إدلب، سقط شرق محافظة حلب في شتاء ٢٠١٣-٢٠١٤، على وقع اشتباك عنيف بين التنظيمات المسلحة وداعش حيث تمكن التنظيم من إبقاء سيطرته على المنطقة.

وأكد المرصد أن الاشتباكات لا تزال في ممر إعزاز بينهما. ولكن عموماً، بقيت المنطقة هادئة نسبياً وبمنأى عن القصف، حيث يفرض داعش قوانينه عليها، ولكن في الوقت نفسه «يوفر الأمان النسبي للسكان». والغريب هنا أن يمدح المعهد الحكم الداعشي على أنه حكم قادر على توفير الأمان.

ويتحدث التقرير عن التطورات الميدانية وتقدم الجيش من عدة محاور بالإضافة إلى تقدم «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية على حساب داعش، ويضيف مبدياً نوعاً من التخوف من أن تكون هناك خطط لاستعادة مدينة منبج التي يسيطر عليها داعش.

ويتابع المرصد معتبراً أن هناك «مطامع كبيرة» للغاية للسيطرة على شرق محافظة حلب، ومن المرجح أن تسقط هذه المنطقة بيد القوات الموالية لروسيا أو تلك الموالية للغرب، وذلك لأنها تخضع لسيطرة داعش. ويطرح تساؤلاً يعتبره صعباً وهو كيف يمكن حماية المدنيين بعد طرد التنظيم؟

وبحسب التقرير، فإنه وكما هو الحال في إدلب، تشكل الزراعة أهم نشاط اقتصادي في شرق حلب، وبذلك تتم تلبية احتياجات السكان الأساسية إلى حدّ كبير، في حين يتم جلب السلع المصنّعة والأدوية وغيرها من تركيا من دون أي صعوبة. وقد حافظت هذه العملية لنقل البضائع على ثباتها، في حين بقي النفط السوري يتدفق في الاتجاه المعاكس،

وختم التقرير بالقول: «ومع أن هاتين المنطقتين تنعمان تقريباً بالاكتفاء الذاتي عندما يتعلق الأمر بالطعام، يبقى من الضروري الحفاظ على ممر مفتوح لها إلى تركيا خاصة فيما يتعلق بالخدمات العلاجية والصحية. لذلك من شأن إقامة منطقة آمنة في أي من هاتين المنطقتين أن يشجّع اللاجئين والنازحين داخلياً على العودة إلى القرى والبلدات الصغيرة حتى في غياب الخدمات العامة الكاملة».

٢٩٦ متدرباً في اختتام الدورة الثالثة لـ«الحماية الذاتية» بالحسكة

تخريج دورة جديدة من فصائل الحماية الذاتية في الحسكة (سانا)

الحسكة- دحام السلطان

اختتمت في مدينة الحسكة الدورة التدريبية الثانية والثالثة على مستوى المحافظة لفصائل «الحماية الذاتية» التي شارك فيها ٢٩٦ متدرباً من العاملين في قطاع الزراعة والإصلاح الزراعي.

وقدم المتدربون في نهاية الدورة عرضاً عسكرياً، ونفذوا أيضاً بياناً عملياً بالذخيرة الحية وأظهروا فيه كفاءة عالية من العطاء في المعلومات والتدريبات التي اكتسبوها في الدورة.

ويشرح البيان حالة تنفيذ هجوم يشنونه على وكر افتراضي للمجموعات الإرهابية المسلحة ويقومون بتدميره ومن ثم رفع العلم العربي السوري على ذراه، في ضوء المعنويات العالية والمرتفعة التي تحلو بها ليكونوا رديفا للجيش العربي السوري في مهمته الوطنية في تصديه ودحره للإرهاب، وإعادة الأمان والاستقرار لكل بقاع الوطن الغالي بعد تحريرها من دنس الإرهاب.

وقال محافظ الحسكة محمد زعال العلي خلال لقائه المتدربين في اليوم الختامي من الدورة: «سنستمر في تدريب وتأهيل العاملين في الدولة لرفد الجيش والقوات المسلحة بما تحتاجه من مخزون العنصر البشري في المحافظة للحفاظ على الأمن والسلم الأهلي، وأكد غيرية أبناء الحسكة العاملين في الدولة على تهافتهم الوطني التطوعي من خلال ما قدموه في هذا اليوم من التزام وحرص كبيرين، وجاهزية عالية في ضوء الاستفادة من معطيات التأهيل والتدريبات التي تلقوها على يد خبراتنا العسكرية في الجيش والقوات المسلحة.

بدوره، بيّن أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في الحسكة خلف عايد المهشم، أهمية الرسالة الوطنية التي يقدمها أبناء محافظة الحسكة، التي تشكل حالة وفاء وولاء خلف جيشنا ومؤازرته في رسالته العقائدية الوطنية المشرفة وبسالته في تحقيق أروع الانتصارات.

من جانبه دعا اللواء حسن محمد محمد القائد العسكري للجيش والقوات المسلحة وقائد العمليات العسكرية بالحسكة، أبناء المحافظة عامة والعاملين في مؤسسات الدولة للالتحاق بالدورات التدريبية العسكرية لما لها من أهمية عالية في رفد ومساندة الجيش والقوات المسلحة بالعنصر البشري، ولمواصلة الاستمرار بتحقيق النصر على أعداء الوطن، مبيناً أن المشاركين في فصائل «الحماية الذاتية» ستتركز جهودهم على تثبيت دعائم الاستقرار في المناطق التي يعيد الجيش الأمان لها وإلى حماية المنشآت الحكومية وتعزيز نقاط التفتيش.

وأكد المشاركون، استعدادهم للقيام بمهماتهم ورفد الجيش العربي السوري الذي سطر ببطولاته وتضحياته أروع ملاحم الشرف والبطولة والفخار ليبقى الوطن منيعاً مصاناً ويُعاد الأمان لجميع مدنه وبلدانه وقراه وإعادة إعمار وبناء ما دمرته يد الإرهاب.

جنوب افريقيا مستعدة للمساعدة في مشروع المصالحة وحيدر يؤكد أنها لن تستثني أي منطقة

وكالات

أكد وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر أن بعض الدول الإقليمية وخاصة السعودية وتركيا لديها نيات عدوانية لإفشال اتفاق «وقف الأعمال القتالية العدائية» لافتاً إلى حجم الضخ الإعلامي الكبير من هذه الدول لتشويه مشروع المصالحة المحلية الذي يتطلب وقتاً لتأمين مستلزمات نجاحه كافة.

ولفت حيدر خلال لقائه مع سفير جمهورية جنوب إفريقيا في سورية، شون بينفلت أمس، حسب وكالة «سانا» للأنباء، إلى أن التطورات التي شهدتها سورية خلال الأشهر الأخيرة ساهمت في تسريع وتيرة المصالحات وتوسيعها وإخفاق رهانات الدول المتآمرة على فشلها نتيجة تقدم الجيش العربي السوري على الأرض والمشاركة الروسية في مكافحة الإرهاب.

وبحث حيدر مع بينفلت آخر مستجدات المصالحة المحلية في سورية والدور الإيجابي لجمهورية جنوب إفريقيا إلى جانب مجموعة دول «بريكس» في دعم العملية السياسية فيها دون تدخل خارجي.

ونوه حيدر بتجربة جمهورية جنوب إفريقيا في مجال المصالحة المحلية وتنسيق سفارتها بدمشق مع الوزارة والجهود المشتركة لدعم سورية، مؤكداً «أن أي هدوء نسبي يؤسس لحالة من الهدوء المؤقت الذي يمكن أن يتحول إلى دائم عبر المصالحات المحلية والبدء بتسوية الأوضاع وتسليم السلاح».

وحول المصالحات المحلية في درعا أوضح حيدر، أنه جرت في درعا تسوية أوضاع نحو ١٢٠٠ مسلح، مبيناً أنها «مرحلة مهمة للانطلاق إلى حالة من الهدوء على مستوى المنطقة تشمل هؤلاء المطلوبين لتمتد إلى مناطق أخرى وهي بداية جيدة في محافظة كانت ساحة اشتباك ومعارك»، مشيراً إلى أن المصالحات المحلية لن تستثني أي منطقة بسورية».

من جانبه أعرب بينفلت عن الاستعداد لتقديم أي مساعدة ممكنة لمشروع المصالحة المحلية في سورية الذي شكل تجربة ناجحة وبدأ يأخذ زخماً كبيراً ونتائج متقدمة على الأرض.

حيدر ملتقياً بينفلت (سانا)

صحفي تركي يهدد بـ«فضح جرائم الدولة»

جان دوندار

وكالات

توعد رئيس تحرير صحيفة «جمهورييت» التركية المعارضة جان دوندار، الذي كشف دعم حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان للإرهابيين في سورية، بـ«فضح جرائم الدولة» أمام المحكمة التي يفترض أن تصدر حكمها في حقه نهاية الشهر الجاري، بعدما أخفق أردوغان بتنفيذ وعوده بعدم إخلاء سبيله واتهمه بكشف أسرار الدولة.

وأفرج عن دوندار ومدير مكتب «جمهورييت» في أنقرة أردم غول، اللذين اعتبرتهما وكالة الأنباء الفرنسية «العدوين اللدودين للنظام الإسلامي التركي المحافظ»، الجمعة الفائت، بعد ٩٢ يوماً من احتجازهما احتياطياً، تنفيذاً لقرار المحكمة الدستورية.

واتهم دوندار وغول اللذان حصلا على دعم كبير في تركيا ودول العالم، بالتجسس وفضح أسرار الدولة، بعد نشرهما مقالاً وشريط فيديو التقط على الحدود السورية في كانون الثاني ٢٠١٤ يصور شاحنات عائدة لجهاز الاستخبارات التركي تنقل أسلحة لمقاتلين إسلاميين في سورية.

وقال دوندار خلال مؤتمر صحفي في اسطنبول أمس: «بدءاً من الجلسة الأولى للاستماع إلينا في محاكمتنا في ٢٥ آذار في إسطنبول، سنسلط الضوء على جرائم الدولة. لن ندافع عن أنفسنا، سنفضح جرائم الدولة»، وأضاف ساخراً: «إذا كنت صحفياً في تركيا، فالدخول إلى السجن هو جزء من مهنتك!».

وتابع: «نحن صحفيون، ولسنا موظفين في خدمة الدولة. واجبنا إعلام الجمهور بالأفعال غير القانونية للحكومة»، شاجباً «جو الخوف الذي ينشره نظام (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان بين الصحفيين».

وكان أردوغان الذي رفع دعوى شخصية على الصحفيين اعتبر أن نشر الفيديو «خيانة»، وتوعد في حديث تلفزيوني سابق دوندار بأنه سوف «يدفع الثمن غالياً»، ووصل به الأمر إلى انتقاد قرار المحكمة الدستورية الذي اعتبر أن سجن الصحفيين ينتهك حقوقهما، وقال: «أقولها صراحة: لا أكن احتراماً لها (المحكمة)»، ما أثار احتجاجاً في صفوف منتقديه.

من جهته أكد رئيس المحكمة الدستورية زهدي أرسلان بأن «قرارات المحكمة ملزمة للجميع ولكل السلطات» بعدما أكد أردوغان أنه لن يمتثل لقرار المحكمة بإخلاء سبيل الصحفيين وأنه لا يحترمه.

وتواظب المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حرية الصحافة على اتهام الحكومة التركية بتكثيف ضغوطها على وسائل الإعلام والسعي لإسكات أي صوت معارض في البلاد.